

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:
فقد أرسل لي أحد الأعبة سؤالاً عبر الواتساب هذا نصّه:

وقفت على مقال لشخص قال فيه: (قال أهل السنة: إن الإيمان قول وعمل،
ونزاعهم مع المرجئة من وجهين:

الوجه الأول: هل العمل يدخل في مسمى الإيمان أم لا؟

... أما الوجه الأول فالخلاف فيه يسير جداً، بل اعتبره ابن أبي العز الحنفي خلافاً
لفظياً كما في شرح الطحاوية، والمخالف فيه يطلق عليه (مرجئة الفقهاء) وليس
مرجئاً محضاً). فما رأيكم بهذا التقرير؟

فأقول جواباً على سؤال هذا المحب:

هذا الكلام باطل، ومخالف لمنهج السلف، ويدل على أن صاحبه لم يضبط مسائل
الإيمان، بل لم يضبط أول مسألة يدرسها طالب العلم في هذا الباب ألا وهي مسألة:
(دخول الأعمال في مسمى الإيمان)!

وبيان ذلك كالآتي:

أنه جعل الخلاف بين أهل السنة وبين المرجئة في إخراج العمل عن مسمى الإيمان
خلافاً يسيراً بل يسيراً جداً، فقال: (فالخلاف فيه يسير جداً)!!

وهذا باطل من وجوه:

الوجه الأول: أن دخول العمل في مسمى الإيمان أصلٌ من أصول أهل السنة، كما قال إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: «أصول السنّة عندنا ... والإيمان قول وعمل يزيد وينقص». [أصول السنة]

فكيف يكون الخلاف في أصل من أصول أهل السنة خلافاً يسيراً جداً!!

الوجه الثاني: أن أهل السنة أجمعوا على أن العمل داخل في مسمى الإيمان كما قال ابن رجب رحمه الله تعالى: «أكثر العلماء قالوا: هو قول وعمل، وهذا كله إجماع من السلف وعلماء أهل الحديث، وقد حكى الشافعي إجماع الصحابة والتابعين عليه وحكى أبو ثور الإجماع عليه أيضاً». [فتح الباري (١ / ٥)]

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وَأَجْمَعَ السَّلَفُ أَنَّ الْإِيْمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ». [مجموع الفتاوى ٧ / ٦٧٢]

فكيف يكون مخالفة إجماع السلف الصالح مخالفةً يسيرةً جداً!!

الوجه الثالث: أن أهل السنة بدّعوا وشنعوا أشد التشنيع على من أخرج العمل عن مسمى الإيمان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «وأنكر حماد بن أبي سليمان ومن اتبعه تفاضل الإيمان، ودخول الأعمال فيه والاستثناء فيه، وهؤلاء هم مرجئة الفقهاء، وأما إبراهيم النخعي إمام أهل الكوفة شيخ حماد بن أبي سليمان وأمثاله، ومن قبله من أصحاب ابن مسعود كعلقمة والأسود، فكانوا من أشد الناس مخالفة للمرجئة، وكانوا يستثنون في الإيمان، لكن حماد بن أبي سليمان خالف سلفه، واتبعه من اتبعه،

ودخل في هذا طوائف من أهل الكوفة ومن بعدهم، ثم إن السلف والأئمة اشتد إنكارهم على هؤلاء وتبديعهم وتغليظ القول فيهم». [الإيمان الأوسط ص ٣٧٢]

فانظر أخي القارئ كيف اشتد نكير السلف الصالح على من أخرج العمل عن مسمى الإيمان، بل وبدعوهم، وأغلظوا القول فيهم.

فكيف بعد ذلك يكون الخلاف في إخراج العمل عن مسمى الإيمان خلافاً يسيراً جداً!!

الوجه الرابع: أنه لم تقم الحرب والردود بين أهل السنة وبين المرجئة إلا بسبب إخراج المرجئة للعمل عن مسمى الإيمان، وكتب السنة شاهدة وحافلة بالردود والإنكار والتشنيع على المرجئة بأصنافهم.

فكيف بعد هذا يكون الخلاف في إخراج العمل عن مسمى الإيمان خلافاً يسيراً جداً!!

الوجه الخامس: أن كثيراً من البدع والآثار السيئة إنما نتجت من القول بإخراج العمل عن مسمى الإيمان.

ومن هذه البدع التي بُنيت على إخراج العمل عن مسمى الإيمان:

أولاً: القول بعدم زيادة الإيمان ونقصانه، وبالتالي حرموا الاستثناء في الإيمان.

ثانياً: القول بأن إيمان أفسق وأفجر الناس كإيمان أتقى وأبر الناس!

ثالثاً: التساهل وعدم الاكتراث بالقيام بالواجبات المفروضة من ربنا عز وجل.

رابعاً: التساهل وعدم الاكتراث بالوقوع في المحرمات.

الوجه السادس: أن إخراج العمل عن مسمى الإيمان يُعدُّ بدعةً من البدع المنكرة الشنيعة، وكلام السلف الصالح في وصف إخراج العمل عن مسمى الإيمان بـ (البدعة) أشهر من أن يُذكر.

فكيف يكون الخلاف في البدعة يسيراً جداً!!

الوجه السابع: أن إخراج العمل عن مسمى الإيمان هو العلامة الفارقة بين أهل السنة وبين المرجئة.

كما قال الفضيل بن عياض رحمه الله تعالى: «أهل الإرجاء يقولون: الإيمان قولٌ بلا عملٍ، وتقول الجهمية: الإيمان المعرفة بلا قولٍ ولا عملٍ، ويقول أهل السنة: الإيمان المعرفة والقول والعمل». [السنة لعبد الله بن أحمد ١ / ٣٤٧]

وقال الإمام ابن بطة رحمه الله تعالى: «أما بعد: وفقكم الله فإني مبين لكم شرائع الإيمان التي أكمل الله بها الدين وسماكم بها المؤمنين وجعلكم إخوة عليها متعاونين ومميز المؤمنين بها من المبتدعين المرجئة الضالين الذين زعموا أن الإيمان قولٌ بلا عمل». [الإبانة الكبرى ٢ / ٦٢٦]

وقال سفيان الثوري رحمه الله تعالى: «خالفتنا المرجئة في ثلاث، نحن نقول: الإيمان قول وعمل، وهم يقولون: قول بلا عمل...». [الاعتقاد للبيهقي ص ١٨٣]

فكيف بعد كلام هؤلاء الأئمة يكون الخلاف في إخراج العمل عن مسمى الإيمان خلافاً يسيراً جداً!!

أقول: لا يقول إن الخلاف بين أهل السنة وبين المرجئة في إخراج العمل عن مسمى الإيمان خلافاً يسيراً جداً إلا من جهل مذهب السلف الصالح، وحرى به أن يتعلم قبل أن يتكلم.

وأقول أيضاً: أخطأ هذا الكاتب فيما نسبته إلى ابن أبي العز رحمه الله تعالى من أنه اعتبر الخلاف بين أهل السنة وبين المرجئة في إخراج العمل عن مسمى الإيمان خلافاً لفظياً!

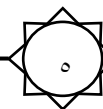
والذي يعلم ويطلع كلام ابن أبي العز رحمه الله تعالى في شرحه للطحاوية يعلم يقيناً أنه لم يقل إن الخلاف مع المرجئة خلافاً لفظياً -وحاشاه-، وإنما جعل رحمه الله تعالى الخلاف لفظياً (بين أهل السنة وبين مرجئة الفقهاء خاصة) وليس (بين أهل السنة وبين المرجئة عموماً) كما أطلق الكاتب في قوله: (ونزاعهم مع المرجئة) فأدخل عموم المرجئة!

وإليك أخي القارئ كلام ابن أبي العز، قال رحمه الله تعالى: «وَالْإِخْتِلَافُ الَّذِي بَيْنَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْأَثَمَةَ الْبَاقِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، اخْتِلَافٌ صُورِيٌّ فَإِنَّ كَوْنَ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ لَازِمَةً لِإِيمَانِ الْقَلْبِ، أَوْ جُزْءًا مِنَ الْإِيمَانِ، مَعَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ، بَلْ هُوَ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ: نِزَاعٌ لَفْظِيٌّ، لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ فَسَادُ اعْتِقَادِهِ». [شرح العقيدة الطحاوية بتخريج الألباني ص ٣٣٣]

أقول: فانظر رعاك الله تعالى إلى كلام ابن أبي العز الواضح في جعل الخلاف لفظياً بين أهل السنة وبين مرجئة الفقهاء خاصة، وليس عموم المرجئة.

وهذا يدل أن هذا الكاتب لم يضبط ولم يفهم كلام العلماء، ويؤكد أيضاً المجازفة في الطرح، وعدم الدقة في العلم، والتسرع في تقويل العلماء ما لم يقولوا.

وأقول أيضاً: هذا الكلام من ابن أبي العز رحمه الله تعالى خالفه فيه أئمة هذا العصر كالإمام ابن باز والإمام الألباني رحمهما الله تعالى فإنهم جعلوا الخلاف بين أهل السنة وبين مرجئة الفقهاء خلافاً حقيقياً لا لفظياً، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله



تعالى أن الخلاف مع مرجئة الفقهاء حقيقي من جهة، وصوري من جهة أخرى، وليس لفظياً على الإطلاق فضلاً عن أن يكون الخلاف فيه يسيراً جداً كما قال الكاتب!

قال الإمام الألباني رحمه الله تعالى: «وليس الخلاف بين المذهبين اختلافاً صورياً كما

ذهب إليه الشارح رَحِمَهُ اللهُ تعالى بحجة أنهم جميعاً اتفقوا على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان، وأنه في مشيئة الله إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه، فإن هذا الاتفاق وإن كان صحيحاً، فإن الحنفية لو كانوا غير مخالفين للجماهير مخالفة حقيقية في إنكارهم أن العمل من الإيمان لا تفقوا معهم على أن الإيمان يزيد وينقص وأن زيادته ونقصه بالمعصية، مع تضافر أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية على ذلك، وقد ذكر الشارح طائفة طيبة منها، ولكن الحنفية أصروا على القول بخلاف تلك الأدلة الصريحة في الزيادة والنقصان وتكلفوا في تأويلها تكلفاً ظاهراً بل باطلاً ...

ثم كيف يصح أن يكون الخلاف المذكور صورياً وهم يجيزون لأفجر واحد منهم أن يقول: إيماني كإيمان أبي بكر الصديق، بل كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل عليهم الصلاة والسلام، كيف وهم بناء على مذهبهم هذا لا يجيزون لأحدهم مهما كان فاسقاً فاجراً أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى، بل يقول: أنا مؤمن حقاً والله عز وجل يقول: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ وبناء على ذلك كله اشتطوا في تعصبهم فذكروا أن من استثنى في إيمانه فقد كفر، وفرعوا عليه أنه لا يجوز للحنفي أن يتزوج بالمرأة الشافعية، وتسامح بعضهم زعموا فأجاز ذلك دون العكس؛ وعلل ذلك بقوله: تنزيلاً لها منزلة أهل الكتاب، وأعرف شخصاً من شيوخ الحنفية خطب

ابنته رجل من شيوخ الشافعية فأبي قائلًا: ... لولا أنك شافعي. فهل بعد هذا مجال للشك في أن الخلاف حقيقي؟ ومن شاء التوسع في هذه المسألة فليرجع إلى كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية: "الإيمان" فإنه خير ما ألف في هذا الموضوع». [متن العقيدة الطحاوية، شرح وتعليق الألباني ص ٦٢]

وقال الشيخ الإمام عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى: «وإخراج العمل من الإيمان هو قول المرجئة، وليس الخلاف بينهم وبين أهل السنة فيه لفظياً، بل هو لفظي ومعنوي، ويترتب عليه أحكام كثيرة، يعلمها من تدبر كلام أهل السنة وكلام المرجئة». [تعليقاته على الطحاوية (١/ ٢٦٥) من مجموع فتاواه ومؤلفاته]

وقد بحث شيخنا فضيلة الشيخ عبد الرزاق العباد حفظه الله تعالى الكلام عن الخلاف في هذه المسألة هل هو لفظي أو حقيقي في كتابه الممتع المفيد: (زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه) فراجعه فإن فيه مزيد فائدة.

وأيضاً أخطأ هذا الكاتب في قوله: (والمخالف فيه [أي: في إخراج العمل عن مسمى الإيمان] يطلق عليه (مرجئة الفقهاء) وليس مرجئاً محضاً)!

وهذا مما يؤكد عدم فهم وضبط هذا الكاتب لمسألة الإيمان حيث جعل المخالف في إخراج العمل عن مسمى الإيمان هم مرجئة الفقهاء فقط!

وهذا الكلام دليل على أن هذا الكاتب عنده خلط كبير في هذه المسألة، حيث إن الذين أخرجوا العمل عن مسمى الإيمان ليسوا مرجئة الفقهاء فقط، بل جميع أصناف المرجئة كالجهمية، والأشاعرة، والكرامية، ومرجئة الفقهاء، فجميع هذه الفرق أخرجوا العمل عن مسمى الإيمان على اختلاف بينهم في تعريف الإيمان، وقد درج السلف

على تسمية كل من أحرَّ العمل عن مسمى الإيمان مرجئاً؛ لأن الإرجاء هو: إخراج العمل عن مسمى الإيمان، وإنما اختصت مرجئة الفقهاء بأن إرجاءهم أخف من باقي المرجئة، لأنهم قالوا: الإيمان قول واعتقاد فقط، والأعمال ليست من الإيمان وإنما هي شرائع فقط.

وهذه الزلة والخلط من الكاتب يبيِّن لنا معشر طلاب العلم أهمية **قول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا فَلْيُدَقِّقْ فِيهِ لِئَلَّا يُضَيِّعَ دَقِيقَ الْعِلْمِ»**. [المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي ص ٢٨٥]

وختاماً: أوصي نفسي وإخواني طلبة العلم بالإعراض عن كتابات هؤلاء المجاهيل الذين يقتحمون المسائل دون علم ولا تروٍ ولا تحقيق، ويتهجمون بإطلاقات تكشف جرأتهم على العلم وأهله، **وما أحسن ما قال محمد بن سيرين رحمه الله تعالى: «إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم»**.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه: عارف بن عبد الرحمن الجعفر.

مملكة البحرين، يوم الجمعة ١ جمادى الآخرة ١٤٤٥ هـ

الموافق: ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٣ م